

دور عقود البيع الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة بنك البركة الجزائري –

د. سماح طلحي* ، د. نسرين عوام ، د. نوفل بعلول

جامعة العربي بن مهيدي، طريق قسنطينة – أم البواقي - (الجزائر).

The role of Islamic sales contracts in financing small and medium enterprises- Al Baraka Bank of Algeria case study -

Dr.Samah Talhi , Dr.Nesrine Awame, Dr. Nawfel Baaloule

Oum El Bouaghi University (Algeria)

تاريخ الاستلام: 2020/02/20 تاريخ القبول: 2020/04/22 تاريخ النشر: 2020/08/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الجوهرية والأساسية لعقود البيع الإسلامية المختلفة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة إلى تجربة بنك البركة الجزائري، حيث يتمتع هذا النوع من التمويلات الإسلامية بمزايا عديدة نظرا لما توفره للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من صيغ متنوعة ومتعددة للتمويل تتناسب مع خصائصها، كبيع المرابحة، بيع السلم، بيع الاستصناع وكذا بيع الإجارة. حيث تعمل هذه الصيغ التمويلية على الجمع بين الفعالية الاقتصادية في تخصيص الموارد بكفاءة عالية وبدون مخاطر، وهو ما يلبي الاحتياجات التمويلية لهذه المؤسسات دون فوائد عالية وضمانات مرهقة مما يشجع على جذب المستثمرين خاصة الصغار منهم. أما عن تجربة بنك البركة الجزائري فنجد أنها قد تضمنت قصورا من عدة جوانب وخاصة من ناحية اهتمامه الواسع بقطاع التجارة وإهماله لقطاعات حيوية أخرى، حيث يعتمد بشكل كبير في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على بيع المرابحة والسلم وكذا الإجارة في حين نجد أن اعتماده على بيع الاستصناع يكاد يكون معدوما، وهو ما يقلل من الدور التمويهي لهذا البنك والمتمثل أساسا في دعم وتمويل الاستثمارات الإنتاجية.

الكلمات المفتاحية: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : عقد بيع المرابحة : عقد بيع السلم : عقد بيع الاستصناع : عقد بيع الإجارة.

الترميز الاقتصادي (JEL): G20 : G21 : G23

Abstract:

The purpose of the study is to clarify the role of various Islamic sales contracts in financing small and medium enterprises, with reference to the experience of Al Baraka Bank of Algeria. This type of Islamic financing has many advantages due to the various forms of financing it provides to small and medium-sized enterprises that are commensurate with their characteristics, such as murabahah sales, salam sales, Istisna'a, and leasing. These financing formulas combine economic efficiency with high efficiency in allocating resources without risk. It meets the financing needs of these institutions without high interest and onerous guarantees, which encourages attracting investors, especially young ones. It was concluded that Al Baraka Bank of Algeria is broadly interested in the trade sector and neglects other vital sectors. It relies heavily on financing small and medium enterprises on the sale of murabahah and salam, as well as leasing, while its reliance on the sale of Istisna'a is almost non-existent. This reduces the developmental role of this bank, which is mainly represented in supporting and financing productive investments.

Keywords: Financing of small and medium enterprises; Murabaha sales contract; Selem sale contract; Istisna'a sale contract; Idjara sale contract

Jel classification : G20 : G21: G23

I. تمهيد:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل جوهري في عملية التنمية الاقتصادية الأمر الذي يستدعي ضرورة الإحاطة بجميع المشاكل التي تواجهها والتي من أهمها مشكلة التمويل في ظل قصور التمويلات المصرفية التقليدية. فرغم تعدد مصادر التمويل المتاحة أمامها يبقى من الضروري الاهتمام بالتقنيات التمويلية الحديثة وخاصة الإسلامية منها والتي من أهمها عقود البيع الإسلامية التي أثبتت نجاعتها كبديل تمويلي إسلامي فعال في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان الإسلامية. وذلك من خلال إدراك المفاهيم الأساسية المتعلقة بهذه الصيغ التمويلية وأهميتها كخيار تمويلي استراتيجي، حيث أصبحت تحظى باهتمام واسع من طرف المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين نتيجة التطور التكنولوجي الكبير للأصول الإنتاجية وارتفاع تكلفتها الرأسمالية من جهة وملاءمتها لخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى.

وفي هذا الصدد يرى الكثير من الباحثين الماليين والاقتصاديين أن التمويلات الإسلامية تعرف العديد من المميزات خاصة عقود البيع الإسلامية المختلفة سواء تعلق الأمر بعقد بيع المرابحة، عقد بيع السلم، عقد بيع الاستصناع أو عقد الإجارة التي تعد من أهم منتجات المالية للبنوك الإسلامية الفعالة ذات العوائد المرتفعة والموجهة لتمويل الاستثمارات الإنتاجية المنقولة والعقارية للمؤسسات، فهي بمثابة فن مالي متميز يمكن من خلاله تجاوز الصعوبات التمويلية والشروط الصعبة التي يتطلبها منح القروض المصرفية المتوسطة والطويلة الأجل، وذلك بإحداث نوع من التكامل والتنويع في البدائل التمويلية المتاحة.

1 . إشكالية الدراسة:

لذا سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الوقوف على مدى فعالية صيغ التمويل الإسلامية في حل إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومدى حاجتها لها، وعلى ضوء ما سبق يمكن صياغة إشكالية البحث في السؤال الجوهري التالي: ما هو دور عقود البيع الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وما هو واقع وآفاق ممارسة هذه الصيغ التمويلية في بنك البركة الجزائري؟

2 . الفرضيات:

من أجل الإجابة على التساؤل السابق والإحاطة بجوانب الموضوع ارتأينا وضع الفرضيات التالية:

- يشكل أسلوب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق عقود البيع الإسلامية حلا لإشكالية تمويل احتياجاتها المختلفة سواء تعلق الأمر برأس المال الثابت أو العامل.
- إن حداثة تطبيق التمويلات الإسلامية وغياب كفاءات مهنية متخصصة في الجزائر يحول دون استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها في تمويل اقتناء أو تجديد الأصول الرأسمالية.
- يعتمد بنك البركة الجزائري عند تمويله للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق عقود البيع المختلفة على الضوابط الشرعية الأساسية التي وضعتها هيئة الفتوى الإسلامية.

3 . أهداف الدراسة:

وبناء على ما تقدم فإن هذا البحث يسعى لإدراك الأهداف التالية:

- المساهمة في إبراز دور وأهمية نظام البيوع لدى البنوك الإسلامية كحل لإشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومدى فعالية عقود البيع الإسلامية في تمويل الاحتياجات المناسبة من رأس المال العامل وكذا رأس المال الثابت نظرا للمزايا العديدة التي تتمتع بها.
 - إبراز دور بنك البركة الجزائري باعتباره أول وأهم البنوك الإسلامية في الجزائر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق عقود البيع الإسلامية المختلفة.
 - تحليل مختلف أوجه وصور التطبيق العملي لكل من صيغة عقد بيع المربحة، بيع السلم، بيع الاستصناع وكذا بيع الإجارة على مستوى بنك البركة الجزائري لمعرفة مدى مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية.
- 4 . الدراسات السابقة:

من أهم الدراسات السابقة التي اعتمدنا عليها في هذه الورقة البحثية نجد كلا من:

- سمير عماري.(2019). دراسة تحليلية لواقع التمويل الإسلامي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة سكيكدة 2015-2017. مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 7، العدد 2، جامعة سكيكدة، الجزائر. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أنّ التمويل الإسلامي يوفر أساليب تمويلية استطاعت أن تجلب إليها العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العديد من الدول العربية والإسلامية على غرار بنك البركة الجزائري وكالة سكيكدة، فعلى الرغم من حداثة تأسيسه إلا أنه حقق نتائج إيجابية على الصعيد المحلي من خلال توفيره التمويل اللازم لبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تمكينها من المساهمة في التنمية المحلية وخلق فرص عمل.
- عصام بوزيد وعبد المجيد قدي.(2015). واقع توجه البنوك الإسلامية نحو تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - دراسة حالة بنك البركة الجزائري، المجلد 15، العدد 15. مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر. حيث توصلت هذه الدراسة إلى أنّ التمويل المصرفي الإسلامي يعد من أنجع الحلول الإشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وباعتبار بنك البركة الجزائري أول تجربة للبنوك الإسلامية في الجزائر، فإن نسبة التمويلات المتعثرة في البنك منخفضة نوعا ما، الأمر الذي يعكس نجاح المعايير التي يعتمدها البنك في اختيار المؤسسات وكذا فعالية الأساليب التي يستخدمها هذا البنك في علاج هذه الإشكالية.

II - أدبيات نظرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعقود البيوع وتطبيقها العملي:

1. مدى حاجة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتمويل عن طريق عقود البيع الإسلامية:

تلعب البنوك الإسلامية دورا هاما في تلبية مختلف الاحتياجات المالية لجميع المؤسسات الاقتصادية خاصة الصغيرة والمتوسطة منها، وذلك بالحجم اللازم والتكاليف المناسبة، حيث أضحت تعدد وتنوع صيغ التمويل الإسلامية الحل الأنجع لتمويل هذا النوع من المؤسسات بدون فائدة وضمانات، والتي تأتي في مقدمتها عقود البيع التي بمقتضاها تستطيع هذه المؤسسات الحصول على احتياجاتها من السلع استهلاكية والتجهيزات الإنتاجية المختلفة. إضافة إلى تمكن البنك الإسلامي من تحقيق عوائد مجزية مع ضمان استرداد أموالهن كعقد بيع المربحة، السلم، الاستصناع وكذا عقد الإجارة.

1.1 . مزايا تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعقد بيع المراجعة:

المراجعة واحدة من أهم صيغ التمويل الأكثر تطبيقاً في السوق البنكي الإسلامي وهي إحدى أنواع البيوع التي أقرتها الشريعة الإسلامية لقوله تعالى ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ (البقرة: من الآية 275)، فالمراجعة لغة مشتقة من الربح وهو الزيادة والنماء في التجارة، كأن نقول أربحت على سلعتي أي أعطيتها ربحاً. أما اصطلاحاً فتعرف المراجعة بأن يقوم البائع بيع أصل ما للمشتري بسعر متفق عليه يتضمن تكلفة الشراء مضافاً إليه ربحاً معلوم قدره، وتأخذ المراجعة شكلين أساسيين والتي تكون في صورة عقد بيع مراجعة عادية أو عقد بيع مراجعة للأمر بالشراء. (الأسرج، 2010، صفحة 10).

لذا تعتبر المراجعة لأجل أسلوبها تمويلياً عينياً مناسباً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظراً لما تتميز به هذه الصيغة من مرونة كبيرة في عملية التمويل، فبمقتضاها تستطيع هذه المؤسسات الحصول على احتياجاتها من المواد الأولية والأصول الإنتاجية ودفع ما عليها مستقبلاً دفعة واحدة أو في شكل أقساط، خاصة وأنها عادة ما تفتقر للأموال الكافية اللازمة للحصول عليها. كما يرجع ذلك للمزايا العديدة التي تحققها المراجعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن أهمها ما يلي (البلتاجي، 2005، صفحة 134):

- إتاحة تيسيرات كبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بتوفير احتياجاتهم من سلع وأصول ومستلزمات الإنتاج، دون اللجوء إلى الاقتراض بالفوائد الربوية.
- توفير خدمة الشراء من خلال المعرفة الجيدة للبنك الإسلامي بالسوق والموردين، الأمر الذي يجعله يشتري الأصل بأقل سعر وبأحسن جودة ممكنين.
- بساطة هذا الأسلوب التمويلي تتيح لكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة منه حتى تلك التي لا تتوفر على كل الدفاتر المحاسبية والميزانيات المالية.
- تمويل الاحتياجات المالية من رأس المال الثابت وكذا الرأس المال العامل لمختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع إمكانية تسديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأقساط المستحقة عليها من عائد مبيعاتها.
- سهولة فهم عقد البيع بالمراجعة وتطبيقه سواء بالنسبة للمتعاملين أو العاملين بالبنوك الإسلامية مع تقليل آثار التضخم.

2.1. مزايا تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعقد بيع السلم :

السلم في اللغة هو السلف ويعني التقديم والتسليم أو بيع آجل بعاجل، فهو عقد بيع يقوم من خلاله المشتري بتسليم ثمن السلعة بصفة معجلة على أن يقوم البائع بتسليم السلعة المتفق عليها، حيث يعتبر من التمويلات الملائمة جداً لصغار المستثمرين والحرفيين وكذا الفلاحين اللذين هم بحاجة ماسة لتلك لتعجيل استلام ثمن البضاعة المباعة للبدء في العملية الانتاجية وهو ما يسمح لهم بتمويل احتياجات رأس المال العامل خاصة. حيث يقدم المسلم وهو المشتري (البنك) المال للمسلم إليه وهو البائع على أن لا يسدده بمال نقدي، لأنه سيكون قرضاً بالفائدة ولكن بالمسلم فيه أي بضائع أو منتجات مما يجعلنا أمام بيع سلم يأتي بريح مشروع. لذا يحقق بيع السلم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة مزايا تمويلية نوجزها في النقاط التالية (موساوي وخالدي، 2006، ص 52):

➤ إتاحة التمويل قصير الأجل لذا يعتبر مصدرا هاما لتغطية الاحتياجات المالية القصيرة الأجل الخاصة بالدورة الاستغلالية، إضافة إلى توفير التمويل طويل الأجل من خلال تمويل رأس المال الثابت لشراء المعدات والآلات الإنتاجية.

➤ تمويل الدورة الاستغلالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يصلح لتمويل العمليات الزراعية خلال المراحل الإنتاج المختلفة.

➤ تمويل المراحل السابقة لإنتاج الحرفيين وصغار المنتجين وذلك عن طريق إمدادهم بالأموال اللازمة لاقتناء مستلزمات إنتاجهم، وكذا تمويل عمليات التجارة الخارجية إما بتمويل استيراد المواد والمعدات، أو تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة الموجهة للتصدير.

➤ استعمال السلم كصيغة تمويلية طويلة الأجل إذ يقوم البنك الإسلامي بتوفير الأصول الثابتة اللازمة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشرط أن تسلم هذه الأخيرة البضاعة المنتجة المتفق عليها في المستقبل.

➤ التحكم الفعال في مصاريف الانتاج حتى يتمكن البائع من تحقيق أعلى ربح ممكن وذلك من خلال الاستخدام المثل لكل إمكانياته (لاشين، 2003، صفحة 68).

مما سبق يظهر جليا دور هذه الصيغة التمويلية ومدى ملاءمتها لصغار المستثمرين والحرفيين من خلال تمكينهم من تمويل احتياجاتهم المالية سواء تعلق الأمر برأس المال العامل أو حتى الثابت وفي كل مراحل الغنتاج المختلفة، إضافة إلى إمكانية استفادتها من مختلف الخدمات التي تساعد في عملية الإنتاج كتقديم المباني الصناعية، الإدارية والتجارية أو خدمات النقل لمدة معينة، وذلك مقابل التعهد بتسليم كمية من إنتاجها أو جزء من خدماتها بعد فترة زمنية محددة (Cherroun, 2011, p 26).

3.1. مزايا تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعقد بيع الاستصناع:

الاستصناع في اللغة طلب الصنعة أمّا اصطلاحا فهو عقد بين طرفين يسمى الأول الصانع والثاني المستصنع يلتزم فيه الطرف الأول بتصنيع سلعة محددة المواصفات والسعر وآجال التسليم، على أن يلتزم الطرف الثاني بدفع ثمنها معجلا او في المستقبل حسب الاتفاق ببين البائع والمشتري (حسين ورشدي، 2006، صفحة 14).

لذا يمكن للبنك الإسلامي أن يستخدم صيغة الاستصناع لتمويل احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأن يشتري بضاعة ما بعقد استصناع، ثم يقوم بإعادة بيعها والحصول على ثمنها إما دفعة واحدة أو على دفعات، أو ان يجسد البنك صيغة عقد بيع الاستصناع الموازي وذلك بأن يقوم بشراء البضاعة أو الأصل وبناء العقار الذي يريد الزيون الحصول عليه من الصانع وفق الشروط المتفق عليها وفي الأجل المحددة، وذلك من أجل تسليمها للمشتري حسب ما اتفق عليه البنك مع زيونه في العقد الأول فيما يخص كيفية الدفع والمواصفات المطلوبة للأصل المباع (بلخير، 2008، صفحة 128).

لقد اهتمت البنوك الإسلامية كثيرا بهذه الصيغة التمويلية بهدف تلبية احتياجات المؤسسات الصناعية سواء الكبيرة منها أو الصغيرة والمتوسطة وكذا الاقتصاد الوطني. حيث يعمل عقد الاستصناع على تطوير صناعات هامة جدا في الحياة المعاصرة، كاستصناع الطائرات والقطارات والسفن ومختلف المعدات والآلات المصنعة

بمواصفات خاصة وكذا بناء العقارات المختلفة، الأمر الذي يجعل هذا الأخير له نفس الإيجابيات التي يتيحها عقد السلم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. إلا أنه يمكننا إضافة المميزات المختصرة في النقاط التالية (طلحي، 2014، صفحة 154 - 155):

- يعمل عقد الاستصناع على تطوير صناعات مهمة الأمر الذي يعود بالفائدة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصنعة وذلك من خلال الرفع من كمية وجودة إنتاجها
- يضمن عقد الاستصناع عملية تسويق المنتج وذلك من خلال وجود طلب مسبق من الزبون على المنتج مع تحديد كل مواصفاته كما ونوعا قبل البدء في عملية إنتاجه
- قدرة عقد بيع الاستصناع في التخفيف من الآثار التضخمية من خلال مساهمته في زيادة الإنتاج الحقيقي من خلال دعم قطاع الصناعة عكس ما تقوم به البنوك الأخرى (Terzi et El Ammari , 2018, p 17)
- المساهمة في تحقيقي استقرار الاستثمار والتنمية بحكم المشاركة الفعلية لعقد الاستصناع في عملية التصنيع. حيث تتحرك الإيرادات النقدية في نفس اتجاه المدفوعات، فالنقود تظهر من البنك مع ظهور الإنتاج وتخفي باستهلاك الإنتاج لتعود مرة أخرى إلى البنك، ليبقى الإنتاج الحقيقي معادلا لحجم الائتمان فلا تتأثر مستويات الأسعار كما في التمويلات الربوية.

لذا فعقد الاستصناع يمكن له أن يساهم بشكل فعال في تمويل الصناعات الصغيرة، الصغيرة والمتوسطة وكذا الحرفيين، خاصة لما يتدخل البنك الإسلامي كوسيط في صيغة عقد الاستصناع الموازي أين يمكنه الجمع بين مؤسستين صغيرتين أو بين مؤسسة صغيرة وأخرى كبيرة. حيث يتم تحديد سلع معينة بمواصفات محددة والإشراف على إنتاجها بدقة ثم المساهمة بشكل مباشر في بيعها، الأمر الذي يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمتع بميزة التسويقية تحقق لها الأرباح المرجوة لتمويل كل احتياجاتها التمويلية الحالية وحتى المستقبلية.

4.1. مزايا تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعقد الإجارة:

يعرف عقد الإجارة الإسلامية على أنه اتفاق بين المؤجر والمستأجر على تأجير الأول أصلا موصوفا في الذمة لأجل معلوم مقابل استلامه من الثاني تعويضا بقدر معلوم. حيث يتضمن التعريف معلومية المنفعة والمدة وكذا العين المؤجرة والأجرة، ونظرا لتوسع نطاق عمل البنوك الإسلامية بعقود الإجارة التمويلية أضحت تشكل أحد أهم صيغ التمويل الإسلامي والتي تكون في شكل إجارة تشغيلية أو منتهية بالتملك. حيث يمكننا اختصار أهم المزايا التي تستفيد منها المؤسسات المستأجرة في النقاط التالية (محمد، 2009، صفحة 9):

- تلبية الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة المستأجرة فهي تمويل الكلي للاستثمار بنسبة 100% وهو ما يجعلها بديلا للقرض الكلاسيكي الربوي المتوسط والطويل الأجل الذي لا تتعدى نسبته التمويلية 70% أو 80% فقط من قيمة الأصل الممول.
- المحافظة على سيولة المستأجر دون إحداث أي اضطرابات في الهيكل المالي للمؤسسة الصغيرة، حيث يوضع الأصل المؤجر تحت تصرفها دون دفع المبلغ الإجمالي من أجل حيازته.
- تمويل ذاتي للاستثمارات الإنتاجية على أساس أن الأصل يولد بنفسه العوائد اللازمة لتسديد ثمنه بفضل القيم المضافة التي ينتجها خلال مدة استعماله.

- السماح بتفادي المشاكل التقنية والتنظيمية والإدارية التي تتجم عن القروض الكلاسيكية، كالضمانات وفرض قيود على القرارات الإدارية بشأن الاقتراض وتوزيع الأرباح.
- نقل عبء صيانة الأصل شديد التعقيد في عقد التأجير التشغيلي على المؤجر وكذا تجنب مخاطر التقادم التكنولوجي وإمكانية إرجاع التجهيز للمؤجر وتأجير تجهيز آخر مواكب للتقدم التكنولوجي. وذلك تطبيقاً مبدأ الفصل بين الملكية والاستخدام (ميلود، 2006، صفحة 134).
- تحسين صورة الربحية الدفترية للمستأجر حيث تخصم الأقساط فقط من الإيرادات. أما عند الاقتراض فسوف تخصم قيمة قسط الاهتلاك إضافة إلى الفوائد المصرفية.
- تحقق الأقساط الأيجارية وفرا ضريبياً باعتبارها أعباء استغلالية إضافة إلى تخفيف ثقل الرسم على القيمة المضافة الذي يدفع ضمن الأقساط طيلة مدة العقد.
- إمكانية الاقتراض من جهات أخرى لأن الأصل المؤجر لا يظهر في الأصول، بل يذكر كشرح فقط في حسابات النتائج عن طريق أقساط الإيجار، باعتباره التزاماً خارج الميزانية.

❖ كما تستفيد أيضاً المؤسسات الصغيرة بصفتها مورداً أو بائعاً للأصول المؤجرة بالعديد من المزايا عند تعاملها مع المصارف الإسلامية المؤجرة نوجزها فيما يلي (طلحي، 2017، صفحة 11):

- نمو المبيعات ومن ثم الرفع من رقم الأعمال مما يسمح بخلق أسواق ومنافذ جديدة؛
 - السماح للمؤسسات الموردة بتحصيل سريع لقيمة الأصل المباع مما يؤمنه من مخاطر عدم التسديد؛
 - إتاحة فرصة إعادة توظيف الأموال في صفقات وعمليات أخرى لأن الدفع يتم فوراً؛
 - تبادل الخبرات والمهارات بين الموردين والمصارف الإسلامية نتيجة شراكة الطرفين.
2. واقع تمويل بنك البركة الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق عقود البيع الإسلامية:

يعد بنك البركة الجزائري أول بنك إسلامي خاص ينشأ في الجزائر بموجب قانون النقد القرض 10/90 الذي سمح للقطاع الخاص المحلي أو الأجنبي بممارسة نشاطه المصرفي، حيث تم إبرام اتفاقية إنشائه بتاريخ 1 مارس 1990. في حين تأسس بنك البركة الجزائري رسمياً في 20 ماي 1991 في شكل شركة مساهمة برأس مال قدره 500 مليون دينار بين مجموعة البركة للعربية السعودية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري BADR.

1.2. واقع تطبيق صيغة التمويل ببيع المرابحة لدى بنك البركة الجزائري:

في إطار عملية المرابحة يوقع البنك مع الزبون على عقد تمويل الذي قد ينص على فتح خط تمويل إثر عملية مرابحة ضرفية. حيث يقوم البنك بالتفاوض مع المورد على شروط شراء سلعة زبونه الذي قدم الأمر بالشراء. ففي هذه المرحلة للمرابحة يتخلل الزبون بصفته وكيلًا عاديًا أما البنك فيتدخل بصفة المشتري الحقيقي للسلع وعليه يتحمل كل المصاريف غير المحددة في عقد المرابحة.

ثم تأتي مرحلة التي يقدم فيها الزبون طلب أمر الشراء للسلع مرفقًا بالفاتورة الأولية التي تبين السعر الإجمالي وكل المعلومات السابقة الذكر، إضافة إلى قيمة هامش ربح البنك، آجال تسديد مبلغ المرابحة أي مبلغ

التمويل المتاح، وبعد التأكد من مدى صحة كل الإجراءات والمراحل السابقة لأحكام عقد التمويل بالمرايحة والترخيص المتعلق بها يسدد البنك مبلغ الفاتورة مباشرة لفائدة المورد (ناصر، 2003، صفحة 206).

وبهذا تتحقق عملية المرايحة وذلك من خلال نقل ملكية السلع إلى الزبون عند استلام السلع مع العلم أن عقد بيع المرايحة لا يكون صحيحا إلا بعد امتلاك البنك للسلع لذا يجب يبرم الزبون عقد البيع باعتباره وكيلًا للبنك وإحاق الفاتورة النهائية بعقد المرايحة، والجدير بالذكر أنه في إطار التمويل بالمرايحة أن تسديد ثمن السلعة من طرف الزبون يتم كاملا فور التسليم كما قد يتم كاملا بعد أجل ولتشجيع الزبون على التسديد قبل الآجال فإنه يمنح إمكانية تجزئة مبلغ المرايحة على عدة استحقاقات خلال مدة قصيرة ويتم ذلك باحتساب هامش ربح متوسط على مدة التسديد المطابقة.

أما بالنسبة لعمليات المرايحة المبرمة في حالة السلع المستوردة من الخارج فيقوم بنك الجزائر بتحويل مبلغ الصفقة للمصدر بعد استلام الإشعار بالسحب من طرف البنك لمنح الاعتماد المستندي، ثم بعد ذلك تأتي مرحلة عقد بيع المرايحة بإعادة بيع بنك البركة الجزائري السلع المستوردة لزيونه المستورد بعد التحقق من سلامة كل الوثائق ووصولها للبنك. كما أن العمليات التي تستفيد من تمويلات خارجية يمكن أن تتجزئ في شكل مرايحة دون تسديد. كما أن البنك في مثل هذه الحالات لا يمكنه احتساب معدلات فائدة بل يمكنه الاستفادة من هامش ربح يحدده المورد عند الشراء في فاتورة خاصة بذلك. حيث يتضمن أسلوب المرايحة تمويل بالمرايحة طويل ومتوسط الأجل وهو تمويل لشراء عقارات أو تجهيزات كما يتضمن تمويل بالمرايحة قصير الأجل وهو تمويل لشراء أو استيراد سلع أو بضاعة وذلك بحسب ما يتضمنه الأمر بالشراء (طلحي، 2014، صفحة 252).

2.2. واقع تطبيق صيغة التمويل ببيع السلم لدى بنك البركة الجزائري:

يتم التطبيق العملي لعقد السلم في بنك البركة الجزائري تبعا للخطوات التالية:

- يرسل بنك البركة طلبا لزيونه يوضح فيه كمية ونوعية السلع التي يريد شراءها حسب قدراته المالية.
- يستلم البنك من طرف وزبونه فاتورة بيع توضح كل المعلومات الخاصة بالسلعة كالسعر والكمية.
- يسلم الزبون (البائع) للبنك فاتورة تحدد طبيعة وكميات وسعر السعر المطلوبة.
- يوقع الطرفان على شروط عقد السلم مع تحديد الشروط المتفق عليها (بيع السلع، الكميات، السعر، الآجال وكيفيات التسليم والبيع لحساب البنك).
- في نفس الوقت يتم توقيع عقد بيع السلع على مستوى البنك إلى المشتري الآخر مع الالتزام التام بتسديد قيمة المبيعات للبنك.
- يشترط بينك البركة الجزائري في مثل هذه العمليات كلا من الكفالات، الرهن الحيازي، والرهن العقاري إضافة إلى إمكانية طلبه من المشتريين النهائيين التأمين ضد جميع المخاطر وخاصة خطر عدم التسديد.
- عند اختيار بنك البركة الزبون الذي سيبيعه السلع عند استلامها في تاريخ استحقاقها فإنه يحرر فاتورة تشير لكميات السلع المباعة وسعرها.

- الأرباح المحصلة من طرف البائع تحسب في العادة على أساس هامش الربح المحصل عليه في السوق على مثل صفقات مماثلة. حيث يمكن له أن يأخذ إما شكل عمولة أو تخفيض أو مساهمة في أرباح البنك عند البيع.

- إمكانية التعامل بسندات التخزين للسلع مع اشتراط تخزينها في مخزن حكومي وبيعها، أو من خلال منح وكالة لزبون البنك من خلال تظهيره لسند التخزين والاحتفاظ بسند التسليم من أجل ضمان التسديد.

- يجب تحقيق ربح صافي من عملية بيع السلع يساوي على الأقل لمعدل المردودية الدنيا المحققة كل سنتين وذلك بعد خصم العمولات وكل المصاريف الأخرى (بوزيد و قدي، 2015، صفحة 226).

3.2. واقع تطبيق صيغة التمويل ببيع الاستصناع لدى بنك البركة الجزائري:

بيع الاستصناع هو أحد أهم صيغ التمويل المتوسطة الأجل المستخدمة في الأعمال البنكية الإسلامية، والذي يمكن له المساهمة بشكل فاعل في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في مجال الصناعة، خاصة في البلدان التي ما تزال تعاني فيها المؤسسات الحرفية والصناعات المصغرة والصغيرة من مشاكل عديدة، في حين أنها تضم نسبة كبيرة من القوة العاملة الأمر الذي سيعمل على تخفيض معدلات البطالة. حيث يمكن لبنك البركة الإسلامي أن يمارس النشاط التمويلي الخاص بالاستصناع وفق صيغتين أساسيتين، وذلك بحسب موضوع التمويل الذي قد يخصص إما لإنجاز مشروع بطلب من الزبون أو لإنجاز مشروع في إطار صفقة عمومية.

1.3.2. صيغة التمويل بالاستصناع لإنجاز مشروع بطلب من الزبون :

تأخذ صيغة عقد بيع الاستصناع بين بنك البركة الجزائري وزبائنه شكلين أساسيين هما (تيمواي و ابراهيمي، 2006، صفحة 13)

أ. البنك صانع والزبون مستصنع:

- باعتبار البنك هو صاحب المشروع المطلوب فإنه يقوم بتكليف المقاول لإنجازه حسب الشروط والمواصفات التي وضعها زبونه بناء على عقد الاستصناع الموازي الذي أمضاه معه.

- يتحصل المقاول على قيمة إنجاز المشروع كما يمكن أن يستفيد من تسبيق يخصم من قيمة الصفقة وذلك بناء على الوثائق التي تثبت نسبة تقدم الأعمال والفواتير المختلفة.

- يسدّد الزبون البنك الذي طلب منه إنجاز المشروع قيمة عقد الاستصناع في أي وقت يشاء خلال مدة العقد إما دفعة واحدة أو على دفعات مجزأة.

- احتساب الأرباح المتأتية على أساس مصاريف الإنتاج والتي دفعها البنك للمقاول مقابل إنجاز المشروع وكل التكاليف المنجزة من العقد، إضافة إلى هامش ربح البنك المتفق عليه مسبقا مع الزبون.

ب. البنك مستصنع والزبون صانع:

- يقوم البنك بتكليف الزبون بإنجاز مشروع يكون هو مالكه.

- بهدف تحديد قيمة المشروع المراد إنجازه من الزبون يقوم هذا الأخير بإرسال فاتورة أولية للبنك يحدد فيها مبلغ العملية.

- بمجرد توقيع العقد بين الزبون والبنك يقوم هذا الأخير بتسديد جزء من قيمة الصفقة وذلك حسب نسبة تقدم إنجاز المشروع.

- عند إتمام إنجاز المشروع من طرف الزبون يسلمه للبنك بناء على وصل الاستلام، كما يمكن أن يوكله البنك لبيع المشروع المنجز لحساب هذا الأخير على أساس هامش الربح الذي اعتاد البنك الاستفادة منه، ليتم بعد ذلك إمضاء عقد بيع المشروع على مستوى البنك (عماري، 2019، صفحة 138)،

2.3.2. صيغة التمويل بالاستصناع لإنجاز مشروع في إطار صفقة عمومية:

- عندما يطلب المقاول من البنك إنجاز جزء أو كل المشروع يستلزم الأمر أن يضاف بند في عقد الاستصناع يوضح مساهمة البنك المباشرة في ذلك

- يمضي البنك مع المقاول عقد استصناع ثاني يكون فيه كمساهم في إنجاز الأشغال.

- يمنح للمصرف تسبيقات للمقاول تسوى حسب ما هو معمول به في مثل هذه الحالات الخاصة بتسديد قيمة الصفقات العمومية.

- عدم إنهاء عملية توزيع الأرباح الإضافية بين المتعاقدين إلا عند ضمان هامش ربح عادي للبنك.

- يمكن أيضا أن يساهم البنك في تمويل الصفقات العمومية إما عن طريق إنشاء شركات بناء أو المساهمة فيها.

- في حالة عقد استصناع عادي بين البنك والزبون فإن البنك يطلب من الزبون أن يقوم برهن المشروع المنجز رهنا حيازيا أو عقاريا كضمان له، أما إذا كان عقد الاستصناع الموقع في إطار الصفقات العمومية فإنه يتم تحصيل رهن الصفقة العمومية (جفوط وسماش، 2019، صفحة 54).

4.2. واقع تطبيق صيغة التمويل بالإجارة لدى بنك البركة الجزائري:

لقد كان بنك البركة الجزائري السباق إلى ممارسة الإجارة في الجزائر قصد الاستجابة لطلبات التمويل الواردة من زبائنه، وذلك في ظل غياب أي إطار قانوني وتنظيمي يسير هذا النوع من النشاط التمويلي في الجزائر إلى غاية صدور الأمر 96-09 المتعلق بقرض الإيجار، عندها سارع بنك البركة الجزائري للتكيف معه للحد من المشاكل التي كان يتعرض لها نتيجة غياب الإطار القانوني والتنظيمي. حيث تسير عملية الإجارة لدى بنك البركة الجزائري على النحو التالي (جبورو يخلف، 2019، صفحة 78):

- يقوم زبون البنك باختيار العتاد الذي يريد اقتنائه لدى مورد ويتفق معه على شروط عقد الشراء.

- يقوم البنك بدراسة الملف وبعد الموافقة عليه يبرم العقد مع المورد ويستلم المستأجر الأصل نيابة عنه، ثم يدفع البنك للمورد قيمة المعدات ويتلقى الفاتورة باسمه.

- يمضي عقد الإجارة مع الزبون والذي يلتزم بدفع أقساط إيجارية محددة طيلة فترة الإيجار، كما يستفيد بالمقابل من حق الانتفاع بالعين المؤجرة.

- تحتسب الأقساط الإيجارية الواجبة الدفع من قبل المستأجر على أساس تقسيط رأس مال الإيجار والربح المرتبط به على عدد فترات الإيجار التي تستحق فيها هذه الأقساط. حيث يتم تحديد هذا الربح انطلاقا

من معدل مردود سنوي يضعه البنك قياسا على معدل الفائدة البديل، والطريقة المعمول بها لدى بنك البركة الجزائري هي طريقة الأقساط المتساوية وفق للمعادلة الرياضية التالية:

$$\frac{r}{\left[\frac{1 - (1+r)^{-n}}{r} \right]} = \text{القسط}$$

ر: رأس مال الإيجار (ثمن المعدات أو العقارات المؤجرة). م: معدل الربح المقصود عن الفترة. ف: عدد فترات استحقاق الأصل (سنوات، سداسيات، ثلاثيات أو شهور).

وفي آخر هذه العملية يعرض بنك البركة الجزائري ثلاث خيارات ممكنة تتاح للمستأجر عند انقضاء العملية إما تجديد العقد، أو إنهائه أو رفع خيار شراء الأصل المؤجر. لكن في الواقع العملي لا تعرض هذه الخيارات لأن أغلب العقود المبرمة منتهية حتما بالتمليك للأسباب السالفة الذكر. وما دامت ممارسة بنك البركة تدرج تحت الإطار التنظيمي والقانوني للأمر 96-09 المتعلق بالاعتماد الإيجاري في الجزائر فإن هذا سيحدث أثارا على طريفي عقد الإجارة المطبق من قبل بنك البركة الجزائري، وعليه يحصل المؤجر على مجموعة من الحقوق ويخضع لجملة من الالتزامات.

❖ كما أن بنك البركة الجزائري عند ممارسته لعملية الإجارة على غرار المصارف الإسلامية الأخرى يضع جملة من الشروط والاعتبارات الشرعية التالية (علالي وزغيب مليكة، 2019، صفحة 94):

- وجوب معرفة وقبول الأصل المؤجر بين الطرفين.
- وجوب دوام الانتفاع بالأصل المؤجر طوال فترة العقد.
- وجوب تملك المؤجر الأصل المؤجر مع توفر إمكانية تسليمه للمستأجر.
- وجوب علم وقبول الطرفين بمدة عقد الإيجار وكذا قيمة وتاريخ استحقاق الأقساط الإيجارية.
- اتفاق الطرفين على موعد دفع الأقساط الإيجارية إما في بداية المدة وعند انتهائها.
- يمكن للمتعاقدين الاتفاق على أقساط أو فترات إيجار جديدة أثناء مدة العقد.
- لا يتحمل المستأجر تبعية الاهتلاك أو الضرر الذي يمكن أن يلحق بالأصل المؤجر إلا بسبب تقصيره.
- يتحمل المستأجر مصاريف صيانة الأصل المؤجر.
- إمكانية تجديد عقد الإجارة لفائدة المستأجر.
- إمكانية تأجير الأصل المؤجر لموردها الأول.

3. دور عقود البيع الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى بنك البركة الجزائري:

يقدم البنك خدماته التمويلية لمختلف الزبائن من صناعيين وتجار ومستوردين مقاولين وكذا حرفيين. بالإضافة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل جزءا هاما من محفظة البنك، فهي تتضمن ائتمانات قصيرة الأجل وأخرى متوسطة أو طويلة الأجل كما يقدم لهم كذلك المعلومات والاستشارات نظرا لمعرفته الجيدة في هذا المجال. حيث يقترح بنك البركة الجزائري الصيغ التمويلية التالية:

-تمويل رأس المال العامل الاستغلال: من خلال تلبية الاحتياجات المالية الخاصة بالدورة الاستغلالية قصيرة الأجل والتي لا تتجاوز السنتين، حيث تشمل كلا من صيغة التمويل بالمرابحة، المشاركة القصيرة المدى بالإضافة إلى التمويل بالسلم.

-رأس المال العامل الثابت: من خلال تلبية الاحتياجات المالية الخاصة بالدورة الاستثمارية المتوسطة والطويلة الأجل والتي تفوق مدتها السنتين وتشمل كلا من صيغة التأجير بشرط البيع، المشاركة بنوعها الدائمة والمتاقصة، وكذا المضاربة المطلقة والمقيدة، بالإضافة إلى صيغة التمويل بالاستصناع.

يبين الجدول (1) أن بنك البركة يعتمد في تمويله للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل المتوسط الأجل بنسبة أكبر ثم يليها التمويل القصير الأجل، ومن خلال دراسة الأنشطة التمويلية التي يقدمها بنك البركة يتضح لنا أنه من الناحية العملية يعتمد بشكل فعلي على منح التمويلات قصيرة الأجل لاسيما منها المرابحة والسلم وكذا صيغة التمويل بالاعتماد الايجاري، وذلك نظرا لسهولة العملية وقلة المخاطر المحيطة بها. أما عملياته التمويلية الأخرى فنجدها قليلة جدا إن لم تتعد نظرا لاحتوائها الكبير على عنصر المخاطرة. بالإضافة إلى تعقيدها وصعوبة العمل بها.

1.3. عقود البيع الإسلامية قصيرة الأجل المقدمة من طرف بنك البركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد حاول بنك البركة الجزائري في بداية نشاطه القيام بأنشطة تمويل استثمارية لكن سرعان ما غير هذا الاتجاه بسبب جملة من العوامل الموضوعية والذاتية وركز في تمويله لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصيغ القائمة على البيوع قصيرة الأجل، حيث يبين الجدول (2) أن قيمة عقود البيع بالمرابحة في الأجل القصير عرفت تراجعا واضحا، حيث انخفضت نسبتها من 66% سنة 2014 إلى 31% سنة 2017. عكس عقود البيع بالسلم التي شهدت قيمتها تحسنا ملموسا من معدل 32% سنة 2014 لتصل إلى 70% سنة 2016. بينما سجل التمويل عن طريق الاستصناع تذبذبا بين الانخفاض وكذا الارتفاع. حيث مبلغ التمويل سنة 2014 قيمة 501 مليون دينار جزائري، ثم تراجع إلى 386 مليون دينار جزائري في 2015 ليرتفع من جديد 700 مليون دينار جزائري سنة 2016 ويعاود الانخفاض سنة 2017، وهو ما يمكن إرجاعه لاعتماد البنك على صيغة السلم بشكل أكبر. والشكل (1) يوضح أكثر معطيات الجدول (2).

2.3. عقود البيع الإسلامية متوسطة الأجل المقدمة من طرف بنك البركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يعتمد بنك البركة في تمويله للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويلات متوسطة الأجل بشكل أكبر من التمويلات القصيرة والطويلة الأجل، وهو ما يمكن إرجاعه لطبيعة طلبات التمويل المقدمة من طرف أصحاب هذه المؤسسات الذين يفضلون الاعتماد على بنك البركة في تمويل حيازة استثماراتهم التشغيلية وذلك عن طريق تطبيق صيغة المرابحة التي تعرف رواجاً كبيراً في السوق الجزائرية، الأمر الذي تؤكد إحصائيات الجدول (3) أن قيمة عقود بيع المرابحة التي أنجزها بنك البركة الجزائري قدرت سنة 2017 بـ 83914 مليون دج من إجمالي الصفقات قصيرة الأجل، وهو ما يمثل معدل 83% أي بنسبة زيادة تجاوزت 20% منذ 2014 التي كانت نسبتها 69%، حيث يمكن إرجاع ذلك أساساً إلى تركيز البنك في تمويله للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال السيارات ومعدات النقل ومعدات البناء. الأمر الذي يدخل كذلك في إطار السياسة المالية لبنك البركة الذي يقوم

بتنوع محفظته المالية من خلال تقسيم مبلغ كبير على تمويل عدة مؤسسات صغيرة بدل من منحه مؤسسة واحدة كبيرة من أجل تقليل خطر عدم التسديد. في حين عرفت العمليات الخاصة بعقود البيع الأخرى كالاتصناع، السلم وكذا الإجارة تراجعاً ملحوظاً بسبب قلة تمويل رأس المال الثابت للقطاع الخاص.

كما يبين الشكل (2) ترتيب صيغ التمويلات المتوسطة الأجل على المدى المتوسط بداية من صيغة المرابحة التي تأخذ حصة الأسد ضمن التمويلات متوسطة الأجل الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الممتدة بين 2014-2017، ثم تليها صيغة التمويل عن طريق الإجارة والسلم وبعدها تأتي صيغة الاتصناع في المرتبة الأخيرة.

3.3. عقود البيع الإسلامية طويلة الأجل المقدمة من طرف بنك البركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يعرف نشاط بنك البركة الجزائري الاستثماري حضوراً ضئيلاً مقارنة بمساهمته المقبولة نوعاً ما في مجال التمويلات القصيرة والمتوسطة الأجل، الأمر الذي يرجع أساساً لتخوفه من المخاطر الكبيرة المحيطة بالتمويلات الطويلة الأجل نظراً لطول فترة استرداد القرض.

حيث يقوم بنك البركة في إطار تمويله لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الطويل المدى بالاعتماد على صيغتي الاتصناع والإجارة المنتهية بالتملك فقط وهذا وفق شروط يضعها البنك وبضمانات كافية. حيث يبين الجدول (4) أن التمويل عن طريق الإجارة يعرف تزايداً ملحوظاً خلال فترة الدراسة، حيث بلغت نسبته 60.35% سنة 2014 وبلغ نسبة 92.32% سنة 2017 وهو ما يقارب 2579 مليون دينار جزائري من المبلغ الإجمالي المقدر بـ 2794 مليون دينار جزائري، وذلك بسبب اعتماد البنك على الإجارة بشكل كبير وخاصة في مجال إجارة العقارات لفائدة القطاع الخاص. أما بالنسبة لعقد بيع الاتصناع فهذه الصيغة التمويلية تعرف تراجعاً واضحاً وذلك من 39.65% سنة 2014 إلى 7.68% سنة 2017.

وبالتالي نستخلص مما سبق أن بنك البركة الجزائري يعتمد في تمويله للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق عقود البيع المختلفة كعقد بيع المرابحة، عقد بيع السلم، عقد بيع الاتصناع إضافة إلى عقد الإجارة بنسب متفاوتة. ففي الأجل القصير تحظى عقود بيع السلم بحصة الأسد من بين العقود الأخرى، وفي الأجل المتوسط فنجد أن بنك البركة يهتم أكثر بعقد بيع المرابحة. أما في الأجل الطويل فإن عقد الإجارة هو الأكثر استخداماً من بين كل عقود البيع الأخرى.

III- الطريقة والأدوات :

ومن أجل تبيان مدى الدور التي تلعبه عقود البيع الإسلامية استعنا بالمنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لطبيعة بحثنا، بالإضافة إلى اعتمادنا على بعض الأدوات الإحصائية والتقارير السنوية الرسمية الصادرة عن بنك البركة الجزائري. حيث قسمنا هذه الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور أساسية، تطرقنا في البداية إلى المزايا التي تتيحها صيغ التمويل عن طريق عقود بيع المرابحة، السلم، الاتصناع وكذا الإجارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لننتقل إلى تقييم واقع تطبيق بنك البركة الجزائري لهذه الصيغ التمويلية بن والوقوف على أهم الشروط المطلوبة ومراحل سير عمليات التمويل بها، وأخيراً سلطنا الضوء بالدراسة والتحليل على دور عقود البيع الإسلامية في حل إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير استثماراتها.

IV- النتائج ومناقشتها :

يرى الكثير من الباحثين الماليين والاقتصاديين أن التمويلات الإسلامية تعرف العديد من المميزات خاصة وأنها توفر للأفراد والمؤسسات صيغا متنوعة ومتعددة لكل طبيعته الخاصة وأهميته التي لا تستغني عنها الحركية الاقتصادية. حيث تعمل على الجمع بين الفعالية الاقتصادية في تخصيص الموارد بكفاءة عالية والمساواة في توزيع الدخل وتحمل المخاطر. كما تلبى الاحتياجات التمويلية دون فوائد أين تصح التكلفة عندها مساوية للصفر مما يشجع على جذب المستثمرين خاصة الصغار منهم، وهو ما يؤدي إلى اتساع دائرة الإنتاج والاستثمار ومن ثم زيادة معدلات التشغيل ودفع عجلة النمو الاقتصادي. وذلك لأن عائد التمويلات الإسلامية لا يتقلب كتقلب أسعار الفائدة بل يتم من خلال قوى السوق مما يجعل عائد التمويل يعكس الصورة الحقيقية للنشاط الاقتصادي. الأمر الذي يلائم كلا من البنك الإسلامي وكذا المؤسسات الممولة خاصة الصغيرة والمتوسطة منها وذلك نظرا للمزايا العديدة التي تتمتع بها، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

وبالتالي إن أقل ما يمكن قوله بشأن تجربة التمويل بالأساليب الإسلامية في الجزائر فإننا نجد بأنها تجربة محدودة النطاق، فمن الناحية العملية يعتمد بنك البركة الإسلامي بشكل واسع على أسلوب المربحة والسلم وكذا الإجارة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في حين نجد أن اعتماده على الاستصناع يكاد يكون معدوما، إضافة إلى تركيزه بشكل كبير على قطاع الخدمات دون القطاعات الإنتاجية، وهو ما يؤدي إلى قلة دعم وتمويل الاستثمارات الإنتاجية، خاصة وأن بنك البركة الجزائري من المؤسسات التمويلية التي تعول عليها المنظومة المصرفية كثيرا في مد مختلف المؤسسات الاقتصادية بكل احتياجاتها التمويلية خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

كما أنه عند تقييم تجربة البنك البركة الإسلامي في الجزائر نجد أنها قد تضمنت قصورا من عدة جوانب وذلك من ناحية ممارسة البنك لعمله بأساليب تمويلية ضوابطها الفعلية تقترب إلى تلك التي تتبعها البنوك التجارية القائمة على مبدأ الفائدة، ويفسر هذا الوضع بخضوع البنك الإسلامي لأوامر وأحكام البنك المركزي. إضافة إلى عدم إلمام إطارات البنك التي تم جلبها من البنوك التقليدية الأخرى بالتطبيقات والقواعد الشرعية لمختلف التمويلات الإسلامية، إضافة إلى عدم تكوين الإطارات العاملة في هذه البنوك في كل ما يخص الصيرفة الإسلامية. حيث يبقى تفعيل الدور المنوط بالبنوك الإسلامية ليس فقط مرتبطا بتعدد صيغ التمويل وإنما مرتبطا بالتطبيق الصحيح والسليم لتلك الصيغ التمويلية بما يدعم أكثر ترقية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما ينفي صحة الفرضية الثالثة.

V- الخلاصة:

إن التطبيق الواسع الذي عرفته صيغ التمويل الإسلامية القائمة على أساس عقود البيع والإجارة خلال مدة قصيرة وتطور أدواتها في السنوات الأخيرة جعلت منها وسيلة تمويلية جد جذابة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي هي في حاجة مستمرة لاقتناء وكذا لتجديد أصولها الإنتاجية في ظل القصور الشديد لمواردها المالية الذاتية، بالإضافة إلى فتور العلاقة بين المؤسسات الصغيرة وبين البنوك ومؤسسات التمويل الأخرى للأسباب التي يعلمها الجميع، لذا فالتوجه للبدائل المستحدثة وخاصة الإسلامية منها يعد من الحلول

الناجعة لإشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن أهمها الإجابة وكذا بيع المرابحة، السلم وكذا الاستصناع التي تمثل مصدرا تمويليا يعوض الاقتراض لامتلاك الأصول الإنتاجية المواكبة لأحدث التطورات التكنولوجية، الأمر الذي يتم من خلال تفعيل الاقتراحات التالية:

- الاهتمام الكافي بالإطارات العاملة في بنك البركة الجزائري مع ضرورة تنظيم تكوين فعال لهم في مجال الصيرفة الإسلامية.
- تأهيل الموظفين المختصين في المتابعة الميدانية للمشاريع من أجل ضمان السير الحسن لها والتطبيق الأمثل لبنود العقد وفق الأصول الإسلامية والقواعد العلمية والفنية الحديثة للمشاريع التي تعرض على البنك.
- سن القوانين المنظمة للتمويلات الإسلامية لحفظ حقوق الأطراف عند النزاع ووجود سند قانوني يلتجأ إليه.
- توفر البنوك الإسلامية على الاستعداد الكافي لتحمل المخاطر من خلال الاعتماد على الميزانيات الدقيقة مقدمة من طرف المتعاملين مع البنك وهذا ما تأكده المراقبة المحاسبية التي يجريها البنك ميدانيا على عملائه.
- قيام البنك بدراسة استقصائية حول الكفاءة المهنية والأخلاقية للزبائن من خلال التنسيق بين الأجهزة البنكية وغير البنكية.
- ضرورة تنظيم أيام إعلامية من أجل تحسيس المتعاملين الجزائريين بمدى أهمية التمويلات الإسلامية والدور الذي يلعبه بنك البركة الجزائري في تمويل الأشخاص الطبيعيين وكذا المؤسسات الاقتصادية بمختلف أنواعها.

الإحالات والمراجع:

- أحمد بلخير. (2008). عقد الاستصناع وتطبيقاته المعاصرة، دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، فرع الاقتصاد الإسلامي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.
- حسين عبد المطلب الأسرج (2010). المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية، العدد 08، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- حيدر ناصر. (25-28 ماي 2003). مساهمة بنك البركة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الدورة الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
- رحيم حسين وسلطاني محمد رشدي. (21-22 نوفمبر 2006). نماذج من التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: المضاربة، السلم والاستصناع، ملتقى دولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات - دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
- زهية موساوي وخديجة خالدي. (2006). التمويل الإسلامي للمشاريع الاقتصادية - فرص وتحديات، العدد 04، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- عبد الرزاق جفوط و كمال سماش . (2019). دور صيغ التمويل الإسلامي في تمويل تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 3، العدد 2، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر. ص ص 53 - <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/99696.69>
- سماح طلحي. (2014). دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - مع الإشارة إلى حالة الجزائر - أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، الجزائر.
- سماح طلحي. (11-12 أكتوبر 2017). الإجابة التمويلية كتوجه فعال لتمويل وترقية المشاريع المقاولاتية - بين الواقع والمأمول - دراسة تجريبية بنك البركة الجزائري، الملتقى الدولي الأول للمقاولاتية حول: المقاولاتية ركيزة أساسية لتحقيق التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر.

- سمير عمري.(2019). دراسة تحليلية لواقع التمويل الإسلامي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة سكيكدة 2015-2017. المجلد 7، العدد 2، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة سكيكدة، الجزائر، ص 128-148
<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/96130>
- صلاح علي احمد محمد. (2009). أسس القياس المحاسبي لعقود الإيجار وفق المعايير الإسلامية والدولية والأمريكية (دراسة تحليلية مقارنة)، البنك الإسلامي للتنمية، البحث رقم 74.
- عبد المجيد تيمواوي وشراف براهيمي.(21-22 نوفمبر 2006). دور مؤسسات التمويل اللاربوية في تحقيق التنمية الاقتصادية -عرض بعض التجارب - ملتقى دولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
- عصام بوزيد وعبد المجيد قدي. (2015). واقع توجه البنوك الإسلامية نحو تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - دراسة حالة بنك البركة الجزائري -، المجلد 15، العدد 15. مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر. ص 217-230.
<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/394>
- علالي سارة . زغيب مليكة. (2019). دراسة مدى امتثال بنكي البركة والسلام بالجزائر للأسس النظرية للمالية الإسلامية، المجلد 20، العدد 1، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة باتنة 1، الجزائر، ص 89-102.
<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/95139.102>
- علي سايج جبور . صفية يخلف. (2019). متطلبات تفعيل التمويل الإسلامي المنصر في بنك البركة الجزائري من أجل تحقيق التنمية المستدامة، المجلد 5، العدد 2، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر. ص 63-82.
<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/99623.82>
- محمد البلتاجي. (3-5 سبتمبر 2005). نحو نموذج محاسبي لتقييم وسائل الاستثمار في البنوك الإسلامية (المضاربة، الرباحة، المشاركة)، الندوة الدولية حول: نحو ترشيد مسيرة البنوك الإسلامية، الإمارات العربية المتحدة، دبي.
- محمود المرسي لاشين. (25-28 ماي 2003). من أساليب التمويل الإسلامية، التمويل بالمشاركة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، الدورة الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
- مهدي ميلود.(21-22 نوفمبر 2006). أدوات التمويل المصرفي اللاربوية ودورها في دعم المؤسسات الاقتصادية - مع عرض لبعض التجارب في الدول النامية -ملتقى دولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات - دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

- Chokri Terzi . El Ammari Anis.(2018). *Measuring the Financial Performance of Islamic Banks in Selected Countries*, V2(1), Journal of Finance & Corporate Governance, Oum El Bouaghi University, Algeria. P P 7-20 <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/67244>
- Reguia Cherroun.(2011). *The Role Of Islamic Banks In Economic Development* , V2(1), Journal of New Economy The University of Khamis Maliana, Algeria. P P 7-29. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/56341>.

-Referrals and references:

- Abderrazek Djaghout & Kamal Semmeche. (2019). The role of Islamic financing formulas in financing the development of small and medium enterprises in Algeria, Volume 03, Issue 02, Journal of Research and Commercial Studies, El Djelfa University, Algeria. P.53-69.
<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/99696>.
- Abdelmadjid Timawi & Sharaf Brahimi (21-22 November 2006). The role of Islamic financing institutions in achieving economic development - Presenting some experiences - the international forum on: Financing policies and their impact on economies and institutions, Case study of Algeria and developing countries, University of Mohamed Khaider, Biskra, Algeria.
- Ahmed Belkheir. (2008). The Istisna'a Contract and its Contemporary Applications, Case Study of the Islamic Development Bank, These to magisters in Islamic sciences, Haji Lakhdar University, Batna, Algeria.
- Ali Saiah Djebbour & Safya Ikhlef. (2019). Requirements for activating Islamic Microfinance in Al Baraka Bank of Algeria in order to achieve sustainable development, Volume: 5(2), Journal of Economics and Finance, Hassiba Ben Bouali University of Chlef, Algeria.. P.63-82.
<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/99623>.
- Allali Sara, & Zeghib, Malika. (2019). Studying The Compliance of Al Baraka and Al Salam banks in Algeria with The Theoretical foundations of Islamic finance, Volume: 20(1), Social and Human Sciences Review, Batna University, Algeria. P 89-102.
<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/95139>.
- Chokri Terzi . El Ammari Anis.(2018). *Measuring the Financial Performance of Islamic Banks in Selected Countries*, V2(1), Journal of Finance & Corporate Governance, Oum El Bouaghi University, Algeria. P P 7-20 <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/67244>
- Essam Bouzid & Abdel Majid Qaddi. (2015). The reality of Islamic banks 'tendency to finance small and medium enterprises in Algeria - Case Study of Al Baraka Bank Algeria - Volume:15, Issue 15. El-Bahith Review, Kasdi Merbah University of Ouargla University, Algeria. P.217-230.
<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/394>.
- Haider Nasir. (25-28 May 2003). Al Baraka Bank's contribution to financing small and medium enterprises, the international forum on: financing small and medium enterprises and development its role in the Maghreb economies, Farhat Abbas University, Setif, Algeria.
- Hussein Abdul-Muttalib Al-Asraj. (2010). Small and Medium Enterprises and Their Role in Employment in the Arab Countries, Issue 08. El-Bahith Review, Kasdi Merbah University of Ouargla University, Algeria
- Mahdi Miloud (21-22 November 2006). The Islamic banking financing tools and their role in supporting economic institutions - with a presentation of some experiences in developing countries, the International Forum on: Financing Policies and their Impact on Economies and Institutions - Case Study of Algeria and Developing Countries, University of Mohamed Khaider, Biskra, Algeria.
- Mohamed Al-Beltagy. (3-5September, 2005). Towards an accounting model to evaluate the means of investment in Islamic banks (Modharaba, murabaha, and participation), the international forum on: Towards rationalizing the march of Islamic banks, United Arab Emirates, Dubai.
- Mahmoud Al-Morsi Lashin. (25-28 May 2003). Among the Islamic financing methods, Participatory Financing for Small and Medium Enterprises? the international forum on: financing small and medium enterprises and development its role in the Maghreb economies, Farhat Abbas University, Setif, Algeria.

- Rahim Hussain & Sultani Mohamed Rushdie. (21-22 November, 2006). Models of Islamic Financing for Small and Medium Enterprises: Modharaba, Selem, and Istisna'a, the International Forum on: Financing Policies and their Impact on Economies and Institutions - Case Study of Algeria and Developing Countries, University of Mohamed Khaider, Biskra, Algeria.
- Reguia Cherroun.(2011). The Role Of Islamic Banks In Economic Development , V2(1), Journal of New EconomyThe University of Khamis Maliana, Algeria. P P 7-29. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/56341>
- Samah Talhi. (2014). The role of modern alternatives in financing small and medium enterprises - Algeria Case Study, doctoral thesis in management sciences, El Arabi Ben Mhidi University - Oum El Bouaghi, Algeria.
- Samah Talhi. (11-12 October 2017). leasing financing as an effective approach to development and financing Entrepreneurial projects - between reality and expectations - * Study of the experience of Al Baraka Bank Algeria *, the first international forum: Entrepreneurship is a fundamental pillar for achieving economic diversification outside the hydrocarbon sector, University of El Arabi Bin Mahidi Oum El Bouaghi, Algeria.
- Samir Ammari. (2019). An Analytical Study of the Reality of Islamic Financing in Small and Medium Enterprises in Algeria: Al Baraka Bank Algeria Skikda Agency Case Study 2015-2017. Volume: 7/ Issue 11(Rep), Economic Researcher Review, Skikda University, Algeria. p .128-148. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/96130>.
- Salah Ali Ahmed Mohamed. (2009). Basis of accounting measurement for lease contracts according to Islamic, international and American standards (a comparative analytical study), Islamic Development Bank, Research No. 74.
- Zahia Moussaoui & Khadija Khaldi. (2006). Islamic Financing for Economic Projects - Opportunities and Challenges, Issue 04, El-Bahith Review, Kasdi Merbah University of Ouargla University, Algeria.

الملاحق :

الجدول (1): تمويل بنك البركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2014 – 2017. الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	2014	%	2015	%	2016	%	2017	%
التمويل القصير الأجل	41335	51.10	31600	32.76	27678	25	36316	25.56
التمويل المتوسط الأجل	32400	40.05	49800	51.63	76390	68.20	100568	71.46
التمويل الطويل الأجل	7153	8.85	15053	15.61	6643	6.80	2794	1.98
المجموع	80 888	100	96 453	100	110 711	100	139 677	100

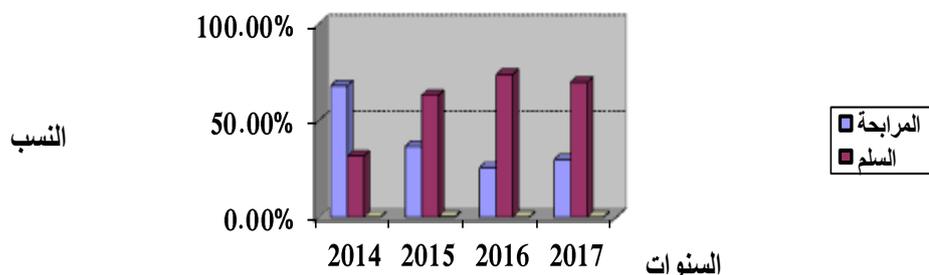
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري لسنوات: 2014، 2015، 2016 و2017.

الجدول (2): صيغ التمويل قصيرة المدى الممنوحة من طرف بنك البركة للم ص م خلال الفترة 2014 – 2017. الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	2014	%	2015	%	2016	%	2017	%
المرايحة	27549	66.65	12242	38.74	7590	27.35	11440	31.50
السلم	13 285	32.14	18972	60.04	19408	70.12	24197	66.63
الإستصناع	501	1.21	386	1.22	700	2.53	679	1.87
المجموع	41335	100	31600	100	27678	100	36316	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري لسنوات: 2014، 2015، 2016 و2017.

الشكل (1): صيغ تمويل بنك البركة قصيرة الأجل الممنوحة للم ص م خلال الفترة 2014 – 2017.



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول (2).

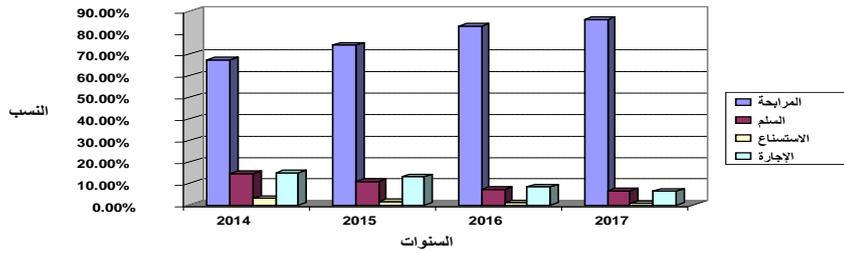
الجدول (3): صيغ التمويل متوسطة المدى الممنوحة من طرف بنك البركة للم ص م خلال الفترة 2014 – 2017.

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	2014	%	2015	%	2016	%	2017	%
المراجعة	22500	69.29	35866	72.02	61 769	80.86	83914	83.44
السلم	3402	10.50	7136	14.33	6913	9.05	7271	7.23
الإستصناع	505	1.56	558	1.12	1635	2.14	1166	1.16
الإجارة	6043	18.65	6239	12.53	6073	7.95	8216	8.17
المجموع	32400	100	49800	100	76390	100	100568	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري لسنوات: 2014، 2015، 2016 و2017.

الشكل (2): صيغ تمويل بنك البركة متوسطة الأجل الممنوحة للم ص م خلال الفترة 2014 – 2017.



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على معطيات الجدول (3).

الجدول (4): صيغ التمويل طويلة المدى الممنوحة من طرف بنك البركة للم ص م خلال الفترة 2014 – 2017.

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	2014	%	2015	%	2016	%	2017	%
الإستصناع	2836	39.65	5844	38.82	2116	31.86	215	7.68
الإجارة المنتهية بالتمليك	4317	60.35	9209	61.18	4526	68.14	2579	92.32
المجموع	7153	100	15053	100	6643	100	2794	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري لسنوات: 2014، 2015، 2016 و2017.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

سماح طلحي، نسرين عوام، نوفل بعلول (2020). دور عقود البيع الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مجلة رؤى اقتصادية، 10(01)، جامعة الوادي، الجزائر، ص ص 45-62.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين بموجب رخصة المشاع الإبداعي نسب

المصنف - غير تجاري 4.0 رخصة عمومية دولية (CC BY-NC 4.0).



Roa Iktissadia Review is licensed under a Creative Commons Attribution-Non Commercial license 4.0 International License. Libraries Resource Directory. We are listed under Research Associations category